



No.:

الرقم :

Date :

التاريخ :

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع عشر
لشركة الزرقاء للتعليم والاستثمار المساهمة العامة المحدودة

مكان الاجتماع : مدرّج القدس في جامعة الزرقاء الأهلية .

موعد الاجتماع: الساعة الحادية عشرة من صباح يوم السبت ١ جمادى الأولى ١٤٣٣ الموافق
٢٠١٢/٣/٢٤ .

الحضور : مساهمو شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار (أصالة ووكالة) .

جدول الأعمال :

- ١- الافتتاح بتلاوة آيات من الذكر الحكيم .
- ٢- تلاوة محضر الاجتماع السابق (اجتماع الهيئة العامة التاسع عشر) .
- ٣- الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة لعام ٢٠١١ وإقراره ، والخطة المستقبلية للشركة .
- ٤- تلاوة تقرير مدقق حسابات الشركة عن عام ٢٠١١ م .
- ٥- إقرار الميزانية العامة لعام ٢٠١١ م .
- ٦- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في حدود قانون الشركات .
- ٧- انتخاب مدقق حسابات للشركة للسنة المالية ٢٠١٢ وتحديد أتعابه ، أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدھا .

وقائع الاجتماع :

بدعوة من مجلس إدارة شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار (م.ع.م) عُقد اجتماع عادي للهيئة العامة للشركة في المكان والزمان المحددين أعلاه ، وحضر (٨) أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة ، ومدير عام الشركة ، والمستشار القانوني ، ومدقق الحسابات ، وممثلون عن مديرية مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة برئاسة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر وزميله السيد أكنم الرواشدة . وقبل بداية الاجتماع أنجز ممثلو مراقب عام الشركات عملية تدقيق جميع أسماء المساهمين ومساهماتهم (أصالة ووكالة) ، وتوثيق ذلك كله بواسطة الحاسب الآلي ، وسارت أمور الجلسة على النحو التالي :-

أولاً : افتتح الاجتماع بالسلام الملكي .

ثانياً : تلاوة آيات من الذكر الحكيم .

ثالثاً : رحّب رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمود عبد الرزاق أبو شعيرة بالحضور كما رحب بالسادة مندوب عطوفة مراقب عام الشركات السيد نضال الصدر ، وزميله السيد أكثم الرواشدة وطلب من السيد مندوب مراقب عام الشركات إفتتاح الجلسة .

رابعاً : أعلن السيد نضال الصدر مندوب عطوفة مراقب عام الشركات في بداية الاجتماع ما يلي :-

- بلغ عدد الحضور (٢٧) مساهماً من أصل (١١٤٠) مساهماً .
- بلغ عدد الأسهم أصالة (٩,٩٦٤,٨٩٧) سهماً .
- بلغ عدد الأسهم وكالة (١,١٨١,٦١٩) سهماً .
- بلغ مجموع الأسهم (١١,١٤٦,٥١٦) سهماً من أصل رأس مال الشركة المكتتب به ، ومقداره (١٥٠٠٠٠٠٠) خمسة عشر مليون سهم ، وهذا يشكل ما نسبته (٧٤,٣١%) من رأس مال الشركة المسدد بالكامل .

- لقد تم الإعلان عن موعد هذا الاجتماع بكافة وسائل الإعلام المختلفة حسب الأصول ، وقد حضر (٨) أعضاء من أعضاء مجلس الادارة من أصل (١١) عضواً إضافة إلى مدقق الحسابات والمستشار القانوني للشركة ومدير عام الشركة .

وبهذا يكون النصاب مكتملاً والاجتماع قانونياً وكلّ ما يصدر عن هذا الاجتماع من قرارات ملزماً وطلب من رئيس مجلس الإدارة تعيين كاتباً ومراقبين للجلسة .

خامساً : ترأس الجلسة الدكتور محمود عبدالرزاق أبو شعيرة رئيس مجلس إدارة الشركة ، وأعلن تعيين الدكتور عوني منصور كاتباً للجلسة ، وكلاً من السيدين علي محمد جابر ، وبسام الحمران مراقبين .

سادساً : قام كاتب الجلسة الدكتور عوني منصور بتلاوة قرارات محضر الاجتماع العادي السابق الثامن عشر .

سابعاً : تلا مدقق الحسابات (غوشة وشركاه - محاسبون قانونيون) التقرير المالي عن حسابات الشركة وميزانياتها عن عام (٢٠١١) ، ثم أعطى رئيس المجلس المجال لأية أسئلة أو استفسارات .

المناقشة :

المساهم سعيد حمام : وجه الأسئلة التالية :

ما هي الأسباب التي دعت الى زيادة بند مصاريف الأجور والرواتب كما ورد في الحسابات (تد) ، وأسباب زيادة المصاريف عن العام السابق ، كما استفسر عن زيادة الإستهلاك ، ومكافأة المدير العام ، وطالب بتقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة ومكافآتهم وبديل تنقلاتهم ، واقترح أن يكون هناك مكتب إرتباط في عمان ، كما استفسر عن مصاريف البحث العلمي ومن هو المستفيد منها ولمن تدفع ، وطالب بطباعة التقرير السنوي بخط كبير وواضح ، وقد أجاب كل من : رئيس مجلس الإدارة والمدير المالي والمدقق القانوني المستقل كل حسب اختصاصه وبينوا النقاط التالية :

• فتح مكتب ارتباط في عمان يحتاج إلى مصاريف باهظة .

• زيادة المصاريف بما فيها الرواتب ناتجة عن زيادة عدد الطلبة الذي ارتفع الى (٧٠٠٠) طالب وطالبة ، والذي يُحتم على الجامعة تعيين أعضاء هيئة تدريس ، واستحداث تخصصات جديدة ،

وإضافة مباني جديدة حيث تُترجم هذه المتطلبات إلى كلف مالية ، أما عن البحث العلمي فالجامعة ملزمة بصرف المبالغ المخصصة لهذا البند على الأبحاث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ، وذلك بناءً على تعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتي تطلب تخصيص ما نسبته (٣%) من الأرباح لأغراض البحث العلمي ، علماً بأن كل ما ذكر سابقاً سينعكس على الإيرادات المالية للجامعة في السنوات اللاحقة ، وبالنسبة للاستهلاكات فهي تحسب بناءً على أنظمة وتعليمات قانونية ، وبالنسبة لعدد أعضاء مجلس الإدارة فهو ثابت منذ سنوات طويلة ولا يوجد في قانون الشركات ما يتعارض مع عدد أعضاء مجلس الإدارة ، وبالنسبة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام فهي محددة بقرارات من مجلس الإدارة وضمن حدود القانون .

المساهم محمد بني فواز :

استفسر عن الإحتياطي الإختياري والخاص والأرباح المدورة ، وأجاب المدير المالي أن هذه الإحتياطيات تُقنطع بموجب ما نص عليه القانون وتُستخدم لتدعيم المركز المالي للشركة وما يمكن أن يواجهها في المستقبل

المساهم عبد الجبار المصري :

سأل عن الأتعاب المهنية ومصاريف التخريج وعن الجدوى الإقتصادية للملعب الدولي والمدارس ، كما أشاد بالأرباح التي تحققت من محطة المحروقات مع استغرابه كيف زادت عن العام السابق ، وبين المدير المالي أن الاتعاب المهنية تعني أتعاب التدقيق والمستشار القانوني ورسوم القضايا وما يتعلق بهذه الأمور ، وزيادة أرباح محطة المحروقات بسبب زيادة قيمة العقد مع ضامني المحطة .

عمر أبو الحاج :

شكر رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس وأشاد بالتقدم والمشاريع التي تقوم بتنفيذها الجامعة كالمدارس وافتتاح تخصصات متعددة فيها.

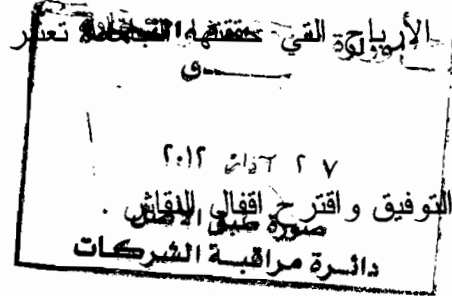
المساهم عمر علي حيمور :

شكر مجلس الإدارة برئاسة الدكتور محمود أبو شعيرة على الإنجازات التي تحققت كما هو مبين في التقرير وظاهر على أرض الواقع ، كما أشاد باستحداث التخصصات الجديدة على مستوى الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا (مستوى الماجستير) وقال ان الأرباح التي حققتها الجامعة تعتبر مفخرة ويعتز بها .

مندوب البنك الإسلامي :

شكر مجلس الإدارة والقائمين على الشركة والجامعة وتمنى للجميع التوفيق واقتراح افقالي النقاش .

شكر المساهمين الذين أثاروا الكثير من النقاط مما يدل على وعي لدى المساهمين ، وسأل كل من المدقق القانوني المستقل ، والمدير المالي ، والمدقق الداخلي ، هل وجدتم أي شبهة تخالف المعايير المحاسبية ؟ حيث أجاب المدقق القانوني المستقل بأنه عاصر الشركة منذ نشأتها وكل ما يلاحظه بأن الشركة تسير للأحسن سنوياً ، وحققت نجاحات كبيرة ويقول بأن نجاحات الجامعة (قصة نجاح تُدرّس) ويعتز بها ، أما المدير المالي بين أنه موجود في الجامعة منذ تأسيسها بين أن الجامعة خطت خطوات كبيرة خلال



السنوات الست الأخيرة وحققت أرباحاً خلال مسيرتها وأنه لم يجد أي شبهة تخالف المعايير المحاسبية المعتمدة ، وبين مدير التدقيق الداخلي بأن كافة الأمور يتم تدقيقها حسب الأصول وبكل دقة وعلى جميع المعاملات دون استثناء ، وقد عقب الدكتور عمر صابر بقوله أين التبذير...؟ وقد اشترت الشركة أراض للمدارس (٢١) دونما وسددت كافة أثمانها وقال ان أثمان هذه الأرض قد ارتفعت أضعافاً مضاعفة فنكران الجميل ظلم ، وظلم الناس حرام ، كما تسأل هل الإنفاق على البحث العلمي حرام وعيب...؟ لقد تميزت جامعتنا باهتمامها بتطوير البحث العلمي ودعمه ، وذلك انطلاقاً من فلسفة الجامعة وتمشياً مع متطلبات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

الدكتور محمد أحمد الرشيد :

أشاد بجهود الدكتور رئيس مجلس الإدارة وقال أنه يُكرس وقته وجهده للجامعة ، وكأنه يداوم (٢٤) ساعة وهو متابع لكل كبيرة وصغيرة ، وقال أن قرارات مجلس الإدارة قانونية وتتخذ حسب الأصول ووفقاً للأنظمة والتعليمات .

سماحة الشيخ عبد الباقي جمو :

تحدث بكلمة أشاد فيها بجهود أعضاء مجلس الإدارة والعاملين في الجامعة والشركة وإنجازات الشركة وما توصلت إليه من تقدم وازدهار وتمنى استمرار هذا النهج في العمل .

القرارات

القرار رقم (١) :

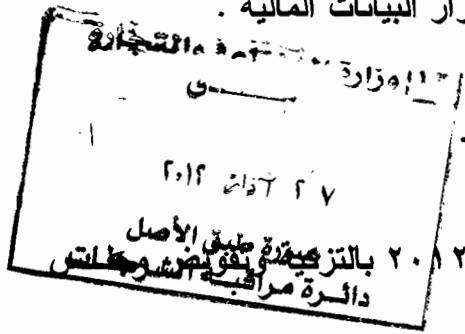
إقرار الميزانية العامة لعام ٢٠١١ من جميع الحضور باستثناء المساهم سعيد حمام والذي يملك (٨٧) سهماً أي ما يشكل (٠,٠٠٠٥٨%) من رأس مال الشركة ، وعليه تم إقرار البيانات المالية .

القرار رقم (٢) :

إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في حدود قانون الشركات ، وبالإجماع .

القرار رقم (٣) :

الموافقة على اختيار مكتب غوشة وشركاه مدققاً لحسابات الشركة لعام ٢٠١٢ بالتزكية طبق الأصل دائرة مراقبة الشركات



وسنداً لأحكام القانون فقد اقترح الرئيس الذي يملك أصالة (٦,٢٩٦,٤١٢) سهماً ووكالة (٣٦٣,٤٦٥) سهماً ما يشكل (٤٤,٣٩%) من رأس مال الشركة بإدراج قراري مجلس الإدارة رقم (٢٠١٢/٣) و (٢٠١٢/٤) تاريخ ٢٠١٢/١/٢١ بخصوص إنشاء شركتين مساهمتين عامتين (شركة مدارس ، وشركة استثمار إعلامي) ، وكانت القرارات التالية :

القرار رقم (٤) :

الموافقة على توزيع نسبة (١٠%) من الأرباح لعام ٢٠١١ على المساهمين بمقدار نسبة مساهمة كل منهم في رأس مال الشركة كما هي في ٢٤/٣/٢٠١٢ ، وبالإجماع .

القرار رقم (٥) :

الموافقة على توزيع مكافأة على موظفي الشركة والجامعة بمقدار (٢٠٠) مائتي دينار لكل من مضى على خدمته سنتان حتى تاريخ ٢٤/٣/٢٠١٢ ولا زال على رأس عمله ، وبالإجماع .

القرار رقم (٦) :

الموافقة على قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٢/٣) تاريخ (٢٠١٢/١/٢١) والذي ينص على " الموافقة على تأسيس شركة مساهمة عامة تحت إسم (شركة مدارس جامعة الزرقاء المساهمة العامة) أو أي اسم آخر حال الإنتهاء من إنجاز مباني المدارس ونقل ملكية الأرض باسم شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار عن طريق مساهمة شركة الزرقاء للتعليم والاستثمار بمساهمة عينية (كمؤسس وحيد للشركة) تشمل قيمة الأرض والمباني على أن لا تقل مساهمة الشركة عن (٥٠%) ولا تزيد على (٧٥%) حسب القانون وتفويض رئيس مجلس الإدارة باستكمال كافة الإجراءات القانونية لتأسيس الشركة " .
وعقب مندوب مراقب عام الشركات قائلاً : "على أن يتم هذا الإجراء وفق أحكام القانون ، وأن لا يتعارض مع قانون الشركات أو أي تشريع آخر " .

القرار رقم (٧) :

الموافقة على قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٢/٤) تاريخ (٢٠١٢/١/٢١) والذي ينص على " الموافقة على تأسيس شركة مساهمة عامة غاياتها الإستثمار الاعلامي والبث التلفزيوني الفضائي على أن تكون مساهمة الشركة مساهمة عينية (كمؤسس وحيد للشركة) تتمثل في قيمة المباني والمعدات اللازمة للمشروع على أن تقوم الشركة باستئجار الارض المقام عليها المباني لمدة (٣٠) عاماً قابلة للتجديد بايجار يتم الإتفاق عليه لاحقاً وعلى أن لا تقل مساهمة الشركة عن (٥٠%) ولا تزيد على (٧٥%) حسب القانون وتفويض رئيس مجلس الإدارة باستكمال كافة الإجراءات القانونية لتأسيس الشركة " .
وعقب مندوب مراقب عام الشركات قائلاً : "على أن يتم هذا الإجراء وفق أحكام القانون ، وأن لا يتعارض مع قانون الشركات أو أي تشريع آخر " .

والله ولي التوفيق
مندوب مراقب الشركات
نضال الصفر
رئيس مجلس الإدارة
صورة طبق الأصل
دائرة مراقبة للشركات
أبو شعيرة

كاتب الجلسة
د. عوني منصور

٢٠١٢/١/٢١